

# حليكا

الأوقاف تعدد الحد الأدنى لصفقة الفطر

ولغذية الصيام بـ٦٠٠ ليرة والأوسط بـ١٢٠٠

الحد الأدنى لنصاب الفضة ٢١٠

آلاف والأعلى للذهب ١,٦ مليون

الوطن

أصدرت وزارة الأوقاف تعميماً حددت بموجبه مقدار صدقة الفطر وقيمة الصيام ونصاب وصل إلى «الوطن» نسخة منه إلى أن الأسعار تتخفف من زمن إلى آخر، ومن محافظة بعلبك إلى محافظة بعلبدة آخرين، وأنه تم تقدير صدقة الفطر بالحد الأدنى بمبلغ ٦٠٠ ل.س لكل شخص والحد الأوسط ١٢٠٠ ل.س لكل شخص، ومن طوعوا خيراً فهو خير له ومن زاد زاد الله في حسناته.

ومقدار نصاب زكاة المال النقدي لنصاب الفضة وهو الحد الأدنى ٢١٠ ل.س تقريباً، ومقدار نصاب الذهب وهو الحد الأعلى ١,٦٠٠,٠٠٠ ل.س تقريباً.

وأشار التعميم إلى أن قيمة نصاب الزكاة تقدر بسعر يوم وجوب الزكاة في كل عام.

ولفت التعميم إلى أن العطاء والإحسان يعودان على صاحبهما بالخير في الدنيا والآخرة، مصداقاً لقول الله تبارك وتعالى: ((وما تتقوا من خير فلأنفسكم)) (البقرة ٢٧٢). علماً أن الخالق سبحانه وتعالى قد قال: ((لا يكلف الله نفساً إلا وسعها)) (البقرة ٢٨٦) فمن لم يجد قوت يوم العيد وليلة العيد فلا يجب عليه شيء.

وطالب التعميم بعدم إصدار فتاوى أو نشرات مطبوعة إلا بعد الرجوع إلى الوزارة، حتى لا نجعل الناس في فوضى بكرة الفتاوى وأرقامها.

محمد منار حميجو

كشف المحامي العام في إربل زياد شريفة عن صدور قرار من وزارة العدل بفتح محكمة سنجار وأبو الصهور في ريف إربل المحرر ومقرها سنجار، مؤكداً أنه في بداية الشهر السادس سيطلق عمل المحكمة بعد تعيين القضاة والموظفين.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد شريفة أن المبنى جاهز لإطلاق عمل محكمة سنجار والتي ستخصص فقط بأهالي المنطقة وفي حال تم فتح الطريق العام من الممكن إضافة اختصاصات أخرى.

وفيما يتعلق بالعدلية ومقرها حماة أعلن شريفة أنه يتم تهدئة مبنى جديد لتشمل كل الاختصاصات القضائية وخصوصاً أن هناك دعماً من الوزارة في هذا الموضوع، موضحاً أن الأعمال القضائية المختلفة قائمة في العديلة إلا أن عدلية حماة تتقاسم معها الاختصاص باعتبارها لا يوجد غرف كافية.

وأشار شريفة إلى أنه في حال استلام المبنى فإن الاختصاص سينتقل بالكامل إلى عدلية إربل، مبيّناً أن واقع العدلية حالياً يلبي حاجات كافة المواطنين رغم صعوبة الوصول إلى مدينة حماة.

وكشف شريفة أنه تم إحداث دائرة كاتب بالعدل لتلبية



عدلية إربل بـ١٠٠ قضاة يقومون بعمل النيابة العامة و١٤٠ آخر انتقل إلى محافظات أخرى في حين هناك ٤٠ قاضياً موجوداً حالياً تحت تصرف العدلية.

وفيما يتعلق بموضوع تهريب الآثار أكد شريفة أن

احتياجات المواطنين وهذا سيسهل عمل المواطنين الذين يراجعون الدائرة وخصوصاً أن الأعمال القضائية في المحافظة لم تتوقف.

وأشار شريفة إلى أن هناك ٦٤ قاضياً على رأس عملهم في

# نحو ١٠٠ سجين فار سلموا أنفسهم وآخرون تم القبض عليهم شريفة لـ«الوطن»: «العدل» أصدرت قراراً بفتح محكمة سنجار وأبو الضهور في ريف إربل

المعلومات الواردة من الأهالي أن هناك تهريباً لآثار وتشويهاً للمعامل الأثرية في المحافظة، مؤكداً أنه لجرّد وصول أي معلومة إلى العدلية سيتم تحريك الدعوى العامة بحق من يقوم بهذا العمل.

وأشار شريفة إلى أن هذا الملف من صلب اختصاص القضاء لذلك لجرّد ورود أي ضبط من أي جهة سيتم تحريك الإدعاء بحق المتورطين.

وفيما يتعلق بموضوع السجناء الفارين قدر شريفة عدد الذين تم القبض عليهم والذين سلموا أنفسهم بنحو ١٠٠ سجين فار، كاشفاً أنه تم الطلب من وزارة الداخلية ملف السجناء الفارين لتحريك الدعوى العامة في حقهم.

وأكد شريفة أن عدلية إربل تتجه نحو الأفضل وأنها تلبّي كل الاحتياجات القضائية للمواطنين، مضيفاً: لن نتكأ في تقديم أي خدمة للمواطنين في حال تم وصولهم إلى عدلية حماة رغم الظروف الصعبة، مشيراً إلى أن العدلية خُطت خطوات كبيرة وسريعة جداً وهذا يعود إلى الدور الكبير التي تقوم به الوزارة في تلبية احتياجات المواطنين.

ولفت شريفة إلى أن العدلية مفتوحة لكل المواطنين وخصوصاً أنها تقوم بكل الاحتياجات القضائية بما في ذلك الدعاوى المنظورة والتي يتم ترميمها.

# دعبول لـ«الوطن»: ١٤٠٣ أطفال يقدم لهم الدعم ضمن قرى الأطفال

## قريباً بيوت مجتمعية في صحنيا تضم ٥٨ طفلاً

راما محمد

كشفت رئيسة جمعية قرى الأطفال SOS سمر دعبول أن عدد الأطفال الذين تقدم القرى الرعائية والدعم لهم يبلغ ١٤٠٣ أطفال، موزعين على ٩٤ طفلاً تستضيفهم قرية قدسيا، و٧٨ طفلاً في قرية البصورة، و٦٤ طفلاً في مراكز الرعاية المؤقتة في كل من دمشق وطرطوس، إلى جانب ٥٠ شاباً وشاباً ضمن برنامج رعاية الشباب والشابات، و٧٣ شاباً وشاباً ضمن برنامج تابع لبرنامج الشباب ولكن شبه المستقلين.

وبيّنت دعبول في حديثها مع «الوطن» أن برنامج تمكين الأسرة يتضمن ٥٦٩ طفلاً مستفيداً، عدا عن برنامج التمكين بعد لم شمل الأطفال مع أسرهم الذي يتضمن ٤١٧ طفلاً مستفيداً في كل من دمشق وطرطوس، مشيرة إلى أن البرنامج سينتهي مع نهاية آب القادم، كاشفة عن افتتاح البيوت المجتمعية في صحنيا التي ستضم ٥٨ طفلاً.

ولفتت دعبول إلى أن الأطفال الذين تستضيفهم القرى هم من فاقدى الرعاية الأسرية أو المهديدين بفقدانها، أو من الذين يعانون وضعاً اجتماعياً واقتصادياً غير مناسب في ظل غياب الوالدين، أو وضعاً أخلاقياً كالمسجون والمخدرات وغيرها، شريطة ألا يتجاوز عمر الطفل ثمان سنوات؛ ليتضمن من التألق مع أقرانه في القرى، لافتة إلى أنه وفي ظل الحرب جرى التعااض من كثير من المعايير واستضافة أطفال كثير بحاجة للرعاية، منوهة بأن بعض الأطفال ممن جاؤوا خلال سنوات الحرب يعانون الشعور بالتخلي والتشرد والذونية.

وفي السياق كشفت رئيسة جمعية قرى الأطفال عن حصول حادثة ضرب لطفل من أطفال القرى من كبار إحدى المدارس، وبناء على تلك الحادثة رفعت كتب وشكاوى إلى وزارة التربية إلا أنها ما زالت قيد الدراسة، مؤكداً تعاون الوزارة في هذا المجال، إلا أن المشكلة تكمن في عقلية بعض مديري المدارس.

ورأت دعبول أنه من غير المقبول رفض استقبال طفل في المدرسة لوجود بعض المشكلات في سلوكياته، موضحة أن القرى أرسلت بعض الأطفال إلى المدارس ممن يعانون هذه الحالات خصوصاً خلال فترة الحرب ولكن بأعداد قليلة، مؤكداً وجود محاولات عدة لمعالجتها، إلا أن المدرسة أيضاً تتحمل جزءاً من المسؤولية، وبالمقابل لا يمكن تحميل جهة واحدة كامل المسؤولية، مشيرة إلى أن إلقاء المدارس اللوم على جمعية القرى لا يعني إلا وجود نقص في الكوادر المتخصصة ضمن المدرسة سواء اختصاصيون أو علاجيون، مضيفة: ولو أرسلت القرى طفلاً يعاني مشكلات سلوكية إلى مدرسة ما فمن المفترض على المدرسة التعاون والتشبيك مع القرى للوصول إلى مرحلة خروج الطفل من هذه الحالة.

وأوضحت أن تسجيل أطفال القرى في مدارس خاصة أو حكومية يكون حسب سمعة المدرسة من ناحية مستوى التعليم وعدم التقريب بين طفل SOS وأي طفل آخر، مضيفة: من غير المسوح معاملة طفل SOS كطفل



من درجة ثانية، لافتةً إلى أنه لا يمكن أن يكون طفل ما ويعد سنوات من الحرب والتشرد كأى طفل عادي لافتة إلى وجود فريق متخصص ضمن القرى بإعادة التأهيل والرعاية من اختصاصيين ومرشدين ومعالجين نفسيين، إلى جانب التعامل مع الأطباء النفسيين، منوهة بأن آخر مرحلة ضمن العلاج هي العلاج الدوائي التي تأتي بعد مرحلة العلاج النفسي والسلوكي عند الوصول إلى مرحلة ضرورة تدعيمه دوائياً.

وأشارت رئيسة الجمعية إلى عدم سهولة التعامل مع جميع حالات الأطفال ضمن القرى، وخصوصاً الحالات التي ورثت خلال فترة الحرب، مؤكداً وجود بعض الحالات التي خضعت للعلاج منذ سنوات وما زالت تخضع للعلاج، مضيفة: لا يمكن التخلي عن هؤلاء الأطفال لعدم وجود بديل لهم، وإن لم يكن الأطفال ضمن المواصفات المحددة لاستضافتهم يجر البحث على جهة أخرى تهتم بهم، منوهة باستقبال مراكز الرعاية المؤقتة حالات قليلة من أطفال مجهولي النسب.

جنار العلي

كشف معاون وزير الموارد المائية أسامة الأخرس أن عدد المستفيدين من المرسوم رقم ١٧ لعام ٢٠١٨ المتضمن الإعفاء من فواتير المياه في المناطق المحررة، بلغ حتى تاريخه ٤١٠٨٣ مشتركاً تم إعفاؤهم من الرسوم والغرامات المترتبة عليهم خلال فترة تهجيرهم.

ولفت الأخرس إلى أن وزارة الموارد المائية عملت على تشكيل لجان على مستوى مؤسسات المياه لدراسة طلبات مشتركي المياه الذين تم تهجيرهم من مناطقهم نتيجة الأعمال الإرهابية، وإعفاؤهم من بدلات خدمات المياه المستهلكة المترتبة عليهم بموجب نظام الاستثمار ومن جميع الرسوم والغرامات المرتبطة بها خلال فترة تهجيرهم، وذلك بموجب التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي المذكور والتي أصدرتها الوزارة بتاريخ ٢٥/٩/٢٠١٨، مشيراً إلى أن عمل اللجان مستمر في دراسة الحالات التي تنطبق عليها شروط الإعفاء.

ومن جانب آخر أكد الأخرس في تصريحه لـ«الوطن» حرص الوزارة على تحقيق الأمن المائي الاستخدام لتلبية الاحتياجات المتزايدة للقطاعات السكنية والاقتصادية، وذلك على ثلاث أولويات تبدأ من رفع فعّادة استخدام المصادر المائية المتاحة في كل حوض إلى أقصى حد ممكن وذلك باتباع إجراءات ضبط الهدر وترسيد الاستهلاك وتخفيض الفاقد إلى

# مياه دمشق: العكارة في المياه ناتجة عن فيضان الفيحة وهو أمر طبيعي وغير ضار

جميع المناطق المحررة وإجراء عقود صيانة لكل الشبكات، إضافة إلى صيانة عامة للمواقع التي تحتوي على شبكات مياه قديمة لوضعها بالإعلان إضافة إلى العديد من الشبكات في مناطق أخرى، مشيراً إلى أن الحكومة تقوم بدعم المشاريع كافة لإعادة عمل الشبكات ما يؤدي إلى وقف الهدر، منوهاً بأن الميزانية المخصصة للتشغيل والصيانة ووضعها وواردتها المائي، لافتاً إلى العمل على تحسين التفتيش في منطقتي البعل وعبريا من ١٠ أيام إلى ٦ أيام وذلك بعد فترة ١٥ يوماً، مبيّناً أن ذلك يتوقف على حفر الآبار لتشكيل مصادر مائية جديدة وخصوصاً في مرحلة الصيف لأن الاستهلاك يكون كبيراً للمواطنين.

وأشار الشبلي إلى أن مدينة دمشق والريف المحيطة بها كجرمانا وجديدة وعزلون ومعضبة وصحنيا وكنسوة وضاحية الأسد يتم إرواها من نبع الفيحة، أما بقية المناطق البعيدة عن المدينة فيتم تغذيتها بالمياه عن طريق الآبار والمشايخ الخاصة بهم.

وبين الشبلي أن العكارة الملحوظة في مياه دمشق هي نتيجة لزيادة فيضان نبع الفيحة، لافتاً إلى أنها أمر طبيعي ولا تضر المواطنين، مؤكداً أن المؤسسة تقوم على مراقبة المياه بشكل دوري من خلال أجهزة متخصصة للتصرف في حال تجاوزت حد

الحدود الدنيا الممكنة، لافتاً إلى أن الأولوية الثانية هي استثمار كل المصادر المائية المتجددة المتاحة في كل حوض، ومن ثم الانتقال إلى الإجراءات ذات الكلفة المرتفعة مثل نقل الفائض المائي في الأحواض المجاورة وقطف مياه الينابيع تحت البحرية.

وأضاف: إن الوصول إلى تحلية مياه البحر هو أحد أهم الخيارات الاستراتيجية الملحوظة في الخطط البعيدة المدى للوزارة لتلبية الاحتياجات الأساسية لقطاعات الشرب والطاقة والصناعة، منوهاً بأنه على الرغم من أن هذا الخيار يحتاج إلى تكاليف عالية لإنشاء البنى التحتية اللازمة له، إضافة إلى التكاليف العالية لتحلية المياه وضخها إلى مواقع الاستهلاك، إلا أنه خيار لا بد منه للكف مع التهديدات التي تشكلها التغيرات المناخية على الواقع المائي للبلد مستقبلاً.

وفي سياق متصل كشف المدير المكلف المؤسسة مياه الشرب والصرف الصحي مازن الشبلي عن وجود الكثير من مشاريع جر المياه إلى مناطق عدة بعيدة عن دمشق، مشيراً إلى أنه يتم تغذية جميع مناطق دمشق والريف من نبع عين الفيحة، إضافة إلى حفر آبار في كل المناطق كمعربا والرحبية وجبرود ودوما وعربين، لافتاً إلى أنه تم حفر حوالي ٧٠ بئراً في ريف دمشق أكثر من ألفي صيدلي للمقايين، مضيفاً: نعمل على تجهيز وتخفيف آبار بشكل مستمر وشبه يومي.

ولفت الشبلي إلى قيام المؤسسة بدراسة

# ٢٠ ضبطاً وتشميع صيدلية في اللاذقية لبيع أدوية مخدرة

## نقيب صيادلة اللاذقية لـ«الوطن»: الدواء السوري يصدر إلى أكثر من ٢٠ بلداً في العالم

الفتيترة- خالد خالد

بيّن مدير عام شركة كهرياء الفتيترة خالد سليمان قيام الورشات الفنية العاملة بالشركة بتركيب ١٦٦ مركز تحويل وباستطاعتات مختلفة «إنارة عامة ومضخات مياه، مؤكداً إنارة أكثر من ٩٢٪ من قرى ريفي المحافظة الشمالي والجنوبي المحرر من الإزهاب حيث يتبقى نحو ٧ قرى من القطاع الأوسط علماً أن الورشات الفنية تتابع أعمال إعادة تأهيل الشبكات حيث من المتوقع خلال الأسبوع الأول من حزيران القادم أن تكون جميع هذه القرى منارة.

وأشار سليمان إلى أنه في مجال إعادة الإعمار تم تجهيز مراكز تحويل في أم العظام ورسم شباط وأم اللوكس وعين الزبدية وعين القاضي والنصاي القديم والجديد ورسم البهضة والشارع والشوي وصيدا وحنانوت صيدا والفتيان والرزانية وتل صاضي، إضافة إلى عدد من المضخات لإيصال المياه إلى الأهالي منها مضخة برفيقة ونبع الصخر والمربعات الشرقية، أما في مجال صيانة مراكز التحويل فقد تم صيانة مركز الكروم والخدمات الفنية القديمة ومكتب الطوارئ القديم مع إبدال كبل الارتباط كما تم تركيب قاطع توتر منخفض لمركز تحويل المعكر برفيقة جبا.

وأوضح مدير كهرياء الفتيترة أنه تم تأهيل نحو ١٦ كم من شبكات التوتر المتوسط و٢٥ كم شبكات توتر منخفض، أما في مجال مكتب فقد تم صيانة ومعالجة ٤٠٨ شكاوى مقدمة من المواطنين في قطاع مكتب طوارئ خان أرنية وتوزيع حمولات على مركز تحويل بخان أرنية، لافتاً إلى العمل في مجال خدمة المشتركين حيث تم تزويدهم بـ٣٣ عداداً أحادي وثلاثي الطور وإبدال ٥٢ عداداً أحادياً وثلاثياً كما تم إجراء جولات مسح على العدادات للمشتريين وتكليف ورشات الصيانة قطع

التيار عن المتخلفين عن الدفع ومراقبة شبكات التوتر المنخفض ومنع التعدي وتأثير مراكز تحويل قرية الناصرية ومضخات المياه (دربعا)، وفي مجال الصيانة فهي تتم حسب الخطة السنوية وقد قامت الورشات بصيانة وشد خطوط التوتر المتوسط والمنخفض بقرى المحافظة إضافة إلى استئجار جميع الورشات ومكاتب الطوارئ لإصلاح كل الأخطاء التي حصلت على الشبكات والحولات نتيجة الأعطال سواء أكانت طبيعية أم تخريبية للحفاظ على وتوعية التغذية الكهريائية لكل المشتركين في كل أنحاء المحافظة.

وأكد سليمان أن كهرياء الفتيترة تعاني عدم التزام بعض جهات القطاع الخاص والعام على الرغم من مخاطبة الجهات العامة بضرورة تسديد الفواتير المترتبة عليهم من أثمان الطاقة المستجرة من قبلها حيث إن عدم التسديد يؤثر سلباً في عمل الشركة نتيجة عدم توافر السيولة لدى الشركة، كما تعاني الشركة زيادة نسبة الاسترجار غير المشروع من المواطنين وخاصة المهجرين.

اللاذقية- عبير سمير محمود

طالب عدد من أعضاء مجلس محافظة اللاذقية خلال مناقشتهم الواقع الصحي مع المعنيين في اجتماع مجلس المحافظة الأخير، بحضور إيجاد آلية لتابعة وضبط عمليات بيع الدواء في الصيدليات، مقترحين إلزام الصيدلي بصرف فاتورة مع كل عملية بيع للحد قدر الإمكان من التلاعب بالأسعار.

وتعقب الصيدلية هذا الإشكال. وأكد لـ«الوطن» أنه تم تطبيق اللبازية على الأدوية الجديدة من قبل وزارة الصحة للحد من عمليات شطب الأسعار، مشدداً على أنه لن يكون هناك أي شطب بدوي على الأسعار للدواء الجديد وستنتهي هذا الإشكال.

ولفت شبّار إلى وجود ١٧٠ ضبطاً بحق الصيدالية خلال الربع الأول من العام الجاري، مبيّناً أن الضبوط مسجلة بسبب مخالفات متعددة، منها فيما يخص التسعيرة وعدم التزام الصيدلي بالدوام وجدول المناوبة، منوهاً بأن النفاذة جهة رقابية تترق الصيدلي بالتواجد على رأس عمله.

وأكد نقيب الصيادلة أن لا وجود لأدوية فاسدة في اللاذقية، موضحاً أن النفاذة ومن خلال جولاتها الدورية وأخذ عينات من الدواء الموجود في السوق لم تسجل أي مخالفة ببيع دواء فاسد على الإطلاق حتى تاريخه.

وعن وجود دواء مهرب في السوق، بيّن شبّار وجود لجان مشتركة من مديرية الصحة ونقابة الصيادلة، تقوم بجولات على الصيدليات وفي حال ضبط دواء مهرب تتم مصادراته وإحالته إلى المديرية والوزارة مع إحالة الصيدلي لمجلس التأديب أصولاً.

ولفت شبّار إلى وجود مندوب معين في النقابة يرافقه عناصر من التامين والجمارك، مهمتهم القيام بجولات على الصيدليات، منوهاً بأن المندوب لا يعلم الوجهة المراد الذهاب إليها بشكل مسبق، مع تغيير المندوب بين الحين والآخر.

وحول فعالية الدواء، أكد شبّار أن سورية تصدر الدواء إلى أكثر من ٢٠ بلداً في العالم، بسبب نوعيته الممتازة قائلاً أنه يتم سحب عينات بشكل دوري من الدواء في السوق ومن كافة الطبقات الدوائية وإرسالها إلى الوزارة للتأكد من فعاليتها ولا لغط عليها إطلاقاً.

وفيما يخص بيع الأدوية المخدرة في الصيدليات، شدد شبّار على معاقبة كل صيدلي يبيع الدواء المخدر أو النفسي بدون وصفة طبية، مبيّناً أن العقوبات رادعة تحيل الصيدلي إلى الجهات المختصة ومنها إلى القضاء وبحسب آخرى.



# طرطوس تستعد لمواجهة حرائق الصيف

طرطوس، الوطن

بدأت الجهات المعنية في طرطوس باتخاذ الإجراءات اللازمة والضرورية تحضيراً لمواجهة الحرائق المتوقع حصولها هذا الصيف في الأراضي الزراعية أو الغابات والمواقع الحرجية على امتداد ساحة المحافظة، وفي هذا الإطار ترأس محافظ طرطوس صفوان أبو سعدي صباح أمس اجتماعاً في مبنى المحافظة ضم الجهات العامة ذات العلاقة كافة بما فيها الزراعة والدفاع المدني وفوج الإطفاء ومجالس المدن جرى خلاله مناقشة الخطة المقترحة من مديرية الزراعة وإقرارها متضمنة الآلية المناسبة للتسويق والتعاون بين تلك الجهات لمكافحة الحرائق فور وقوعها.

وفي السياق بين مدير الحراج حسن ناصيف أن الحفاظ على الرقعة الخضراء يتطلب قيام الجميع بواجباتهم لجهة الوقاية من وقوع الحرائق من خلال عدم التسبب بالحريق ضمن الأراضي الزراعية أو الحرجية، كما يتطلب تأمين مستلزمات إطفاء الحرائق والتعاون بين الجهات كافة للقيام بعمليات الإطفاء قبل استفحال الأضرار.

وأكد ناصيف أن مديرية الزراعة جهزت ١٩ صهريج مياه و١٠ سيارات لنقل العمال من مراكز الإطفاء الخمسة التابعة لها وفورت أدوات الإطفاء والمخاض وقامت بفرز وتعيين ٣٥٠ عاملاً ووبات على أتم الاستعداد لمواجهة هذا الموسم بيلغت حتى الآن ١٦ حريقاً جميعها ضمن الأراضي الزراعية وليس الحرجية أما حرائق العام الماضي فبلغت ٢٨٨ حريقاً زراعياً و٩١ حريقاً حراجياً التهمت نحو مئتي دونم من الغابات وتمنى أن تقوم الوحدات الإدارية بتنظيف جوانب الطرق العامة كل قطاع لمنع انتقال أي شرارات نار منها باتجاه الأراضي الزراعية أو الحرجية.